

وَمَا التَّوَجُّهَ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ  
وَسَكَّرْتُ وَجْهِيَ وَمَا قَالَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ لَا أَشْرِكُ لَهُ وَبِذَلِكَ  
أَمَرْتُ وَإِنَّمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ اختلف فيه فقال أبو يوسف  
رحمه الله يأتيه بعد التَّشَاءُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ يَقُولُ قَبْلَ النِّيَّةِ  
وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَكِنْ يَقُولُ وَإِنَّمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَقُولُ وَإِنَّمَا  
أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ تَحْرِيضًا عَنِ الْكُذْبِ وَلَوْ قَالَ قَبْلَ تَفْسُدُ صَلَاتِي  
وَقَبْلَ لَوْ هُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّهُ نَالُ وَجْهِ الْخَبِيرِ وَهُوَ قَصْدُهُ لِأَنَّ  
خَبِيرًا تَفْسُدُ قَطْعًا وَإِنَّمَا التَّعْوِذُ فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِهِ بَعْدَ  
التَّشَاءِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْمُقْتَدِرُ بَعْدَ لَاتِهِ تَبَعًا لَهُ وَفِي الْعَيْدِ  
يَأْتِي بِهِ قَبْلَ التَّكْبِيرَاتِ بَعْدَ التَّشَاءِ وَالْمَسْبُوقُ يَأْتِي بِالتَّشَاءِ  
إِذَا دَرَكَ الْأَمَامَ حَالَةَ الْخِيفَةِ ثُمَّ إِذَا قَامَ إِلَى الْقَضَاءِ مَا  
سَبَقَهُ يَأْتِي بِهِ أَيْضًا وَرُضِعَ الْيَمِينُ عَلَى الشَّمَالِ بَعْدَ  
التَّكْبِيرِ وَيُقْبَضُ يَدُ الْيَمِينِ وَسُخِ يَدُ الْيَسْرَى أَيْ السَّيْفِيَّةُ  
أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالْقَبْضِ جَمِيعًا بِنِهَايَةِ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْلَافِ  
أَوْ فِي بَعْضِهَا ذَكَرَ وَضْعَ الْيَدِ عَلَى الْبَدَنِ فِي الْبَعْضِ عَلَى  
الذِّرَاعِ فَكَيْفِيَّةُ الْجَمْعِ أَنْ يَضَعَ الْكَفَّ الْيَمِينِ عَلَى الْكَفِّ  
الْيَسْرَى وَيَخْلُقُ الْأَيْهَامَ وَيُخْتَصِرُ عَلَى الْوَسْعِ وَيَسْطُ  
الْأَصَابِعَ التَّلَاحِثِ عَلَى الذِّرَاعِ فَيَصْدُقُ أَنَّهُ وَضَعَ الْيَدَ  
عَلَى الْبَدَنِ وَعَلَى الذِّرَاعِ وَأَنَّهُ أَخَذَ شِمَالَهُ وَعَيْنَهُ وَرُذِبَ  
مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَرْسَالِ الْيَدَيْنِ وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ

حجّة

حجّة عليه ثم لأرب في وضع اليدين ووضعهما تحت  
السرة أو ليس في ذلك حديث العمل فيعمل بالأرب وهو  
في الشاهد وضعهما تحت السرة كما هو حال الخدام  
عند الملوك وعند الشافعي وضعهما تحت الصدر  
وهو رأيت عن مالك وما ذكرنا أو في رعاية الأرب  
والرأفة تضعهما تحت يديها بالاتفاق لأنها استرها  
ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند أبي  
حنيفة واليوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله  
سنة لكل قيام فيه قراءة فيض في حال التَّشَاءُ وَالْقُنُوتِ  
وَالصَّلَاةِ الْجَنَازَةِ عِنْدَهَا خِلَافًا لَهُ وَيُرْسَلُ فِي الْقُنُوتِ  
بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيُنِي تَكْبِيرَاتِ الْعَبِيدِ اتِّفَاقًا  
وَتَكْبِيرَاتِ الْأَسْتِقَالَاتِ حَتَّى الْقُنُوتِ وَالْمَرَادُ بِالْإِنْتِقَالِ هِيَ  
مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ وَمِنْهُ إِلَى الْقَوْمَةِ وَمِنْهَا إِلَى الْجُلُوسَةِ  
وَمِنْهَا إِلَى السُّجُودِ النَّائِيَةِ وَمِنْهَا إِلَى الْقِيَامِ أَوْ إِلَى الْقَعْدَةِ  
لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَاءَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ  
يَكْبُرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِكَ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ  
مِنَ الرُّكُوعِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ  
ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْصَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى  
يَقْضِيهَا وَيُسَبِّحُ الرُّكُوعَ ثَلَاثًا لِمَا خَرَجَ أَبُو أَرْوَاهُ التَّوَمَةَ  
وَإِبْنُ مَاجَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِذَا رَكَعَ